العالم اليوم
2003/9/25
العدد 3853

تطبيقها يبدأ الشهر القادم.. الصناع يشكون غياب التنسيق مع الوزارة

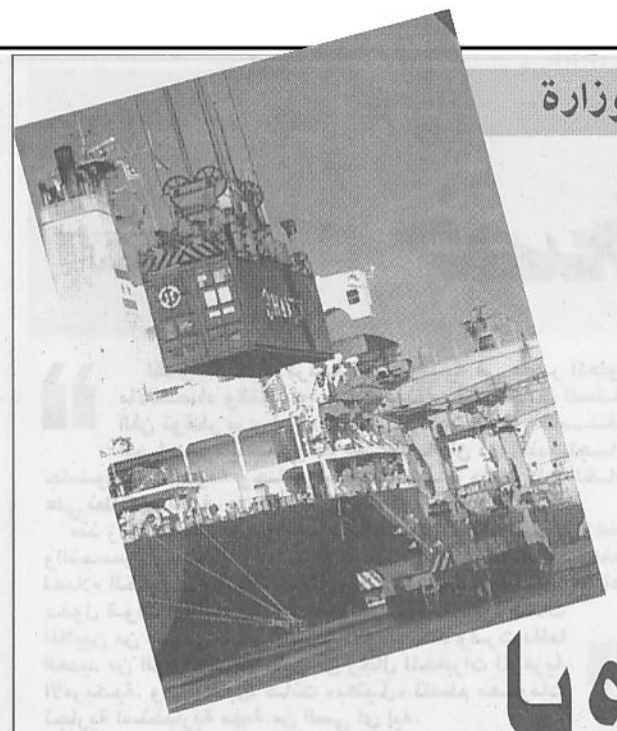

□ تحقيق ـ محمد حماد:

اثار تطبيق علامة المطابقة لمتطلبات الامان والسلامة الأوروبية MARKING–CE جدلا واسعاً بين رجال الأعمال.. مؤكدين ان تطبيق العلامة سيبدأ مع بداية شهر اكتوبر القادم على بعض المنتجات منها الأجهزة الطبية والماكينات ولعب الأطفال والمعدات الكهربائية والأجهزة المنزلية ومواد البناء كما انها ستكون ملزمة بصفة نهائية لجميع المنتجات التى يتم تصديرها للاتحاد الأوروبى مع بداية عام 2005.

الـ "CE" تأشيرة دخول المنتجات المصرية إلى أوروبا

رجال الأعمال اتهموا وزارة الصناعة مؤكدين انها لم تحرك ساكنا نحو توعية الصناع والمنتجين بعلامة التميز الجديدة ومدى التسهيلات التى تقدمها الوزارة متمثلة فى هيئة التوحيد القياسى نحو الحصول على شهادة الـ CE، وطالبت فئة أخرى من المنتجين بضرورة توافر تمويل لمساندة الشركات للحصول على الشهادة خاصة من برنامج تحديث الصناعة، حيث ان ذلك لا يتنافى مع أداء البرنامج وتندرج الشهادة تحت المساعدات الفنية وليس كقرض وهو ما يتنافى مع أداء عمل البرنامج.

فى البداية يقول الدكتور نادر رياض رئيس لجنة الصناعة بالغرفة العربية الألمانية للصناعة والتجارة ان علامة الجودة الـ CE أصبحت ضرورة ملحة وهى شهادة لتوكيد تصدير المنتجات المصرية إلى دول الاتحاد الأوروبى، ولكى تحصل الشركات المصرية عليها لابد ان تمر باختبارات معينة تضعها الجهات المانحة لها فى الاتحاد الأوروبى خاصة ان الشخص الذى يقوم بعمل تلك الاختبارات قادم من الاتحاد الأوروبى وليس من مصر ولذلك لابد ان تكون هناك مبادرات من هيئة التوحيد القياسى المصرية كإحدى الجهات المعنية بشهادات الجودة تحت مظلة وزارة الصناعة بمساعدة وتقديم يد العون إلى الشركات المصرية لتذليل أى عقبات أو عوائق تحول دون منح شهادة الـ CE لها.

ويوضح د. نادر رياض ان الجانب الذى يعطى الشهادة هو الاتحاد الأوروبى اما الجهات المصرية المسئولة فدورها هو توعية المصدرين ـ المتعاملين مع الاتحاد الأوروبى فقط وهو دور أساسى لا يقل أهمية عن منح الشهادة ذاتها، لان التوعية تؤدى دائما إلى التطوير ومعرفة كل ما هو جديد على الساحة العالمية.

ضرورة ملحة

ويشير رئيس لجنة الصناعة بالغرفة العربية الألمانية إلى أن علامات الجودة أصبحت ضرورة ملحة أمام مؤسساتنا للنفاذ إلى الأسواق الخارجية وفى هذا الإطار لابد ان يكون هناك دور فعال وواضح من قبل الحكومة ممثلة فى هيئة التوحيد القياسى لتكون دائما العون المساعد لرجال الصناعة والمصدرين لايجاد نوع من الثقة بين القطاع الخاص والجهاز الحكومى.

ويقول سمير علام رئيس مجلس إدارة غرفة صناعات مواد البناء ان الغرفة اخذت على عاتقها وبمبادرة فردية منها توعية أعضاء الغرفة بأهمية شهادة الـ CE وسيتم بجهود من الغرفة تعميم تلك النوعية على باقى الغرف الصناعية الأخرى.

ويؤكد ان علامة الـ CE اصبحت ضرورة ملحة لمنتجاتنا لتتواكب مع التغيرات العالمية خاصة الاتحاد الأوروبى والذى يمثل شريكا مهما لمصر وللمنتجات المصرية، وكان فى السابق وضعت كل دولة من دول الاتحاد الأوروبى متطلبات خاصة لها لكل من المنتج وإجراءات الاختبار للتحقق من مطابقة هذه المنتجات لهذه المتطلبات وهذا يعنى انه إذا ارادت احدى الدول ان تبيع منتجاتها فى عشر دول فيجب ان تتعامل مع أكثر من عشرة متطلبات وإجراءات مختلفة لمنتج واحد فقط.

وينوه سمير علام إلى ان وجود كل هذه القوانين القومية المختلفة يتناقض وهدف الاتحاد الأوروبى فى تحقيق سوق واحد لذا كان الفكر الأساسى منصبا فى توحيد جميع آليات السوق ومنها علامة التمييز واحدى هذه العلامات هى الـ CE وهى ليست علامة تميز فقط انما بمثابة جواز سفر لنحو 18 دولة.

الوزارة تأخرت

ويقول ياسر راشد رئيس شعبة الرخام والجرانيت بغرفة صناعة مواد البناء باتحاد الصناعات المصرية ان وزارة الصناعة تأخرت كثيراً فى هذا الإطار حيث انه من المقرر ان يبدأ تطبيق شهادة الـ CE ومتطلباتها على المنتجات المصرية المصدرة للاتحاد الأوروبى مع بداية شهر أكتوبر القادم وذلك على بعض المنتجات وستكون ملزمة وبصفة نهائية مع حلول عام 2005 ولكن وزارة الصناعة لم تحرك ساكنا نحو توعية الصناع بمتطلبات الحصول على شهادة الـ CE والشروط التى يضعها الاتحاد الأوروبى.

ويتساءل رئيس شعبة الرخام والجرانيت لماذا نتحرك وقت الشدة فقط؟ ويستطرد أن هيئة التوحيد القياسى لم تساند الصناع والقت العبء كله على المنتجين لذا بدأنا نتحرك بصفة فردية لنحصل على الشهادة لنتمكن من استمرار علاقتنا التصديرية مع دول الاتحاد الأوروبى وهذا يكلف الشركات أموالا طائلة، يمكن تجنبها لو تم التحرك على المستوى الحكومى لتسهيل الإجراءات المنيعة للحصول على الـ CE وهو ليس بمستحيل كما تم مع شهادة الايزو خلال الفترة الماضية وأصبح من السهولة بمكان الحصول عليها من داخل مصر.

نادر

نادر رياض:

الحصول عليها ضرورة ملحة وهيئة التوحيد القياس يجب ان تساعد المصنعين

ويطالب راشد بضرورة توافر دعم للصناع للحصول على تلك الشهادات التى تتطلبها الأسواق الخارجية يوما بعد يوم وهو ما يقف عائقا أمام منتجاتنا بالخارج.

وعن التمويل يقترح راشد ان يقوم برنامج تحديث الصناعة بتوفيره لمساعدة الشركات التى ترغب فى التصدير لأوروبا وهذا لن يتنافى مع أداء عمل البرنامج لانه يعطى خبرات ومساعدات فنية وليس قروضا ومثل هذه الشهادات ما هى الا مساعدات فنية فى صميم عمل البرنامج، كما انه عن طريقها يمكن تقديم مزيد من التسهيلات خاصة ان البرنامج ما هو إلا مشاركة مصرية أوروبية ويهدف إلى دعم الصناعة المصرية فنيا لتتواكب مع اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبى.

ويوضح ياسر راشد ان علامة الـ CE وضعت أساسا يفرض توحيد أو على الاقل ايجاد التوافق فيما بين القوانين القومية بين الدول الثمانى عشرة وهى دول الاتحاد الأوروبى وذلك فيما يخص المنتجات الصناعية أو الاستهلاكية أى استخدام المواطن العادى، فضلا عن التوفير فى التكلفة للمنتجين وهذا كما يؤكد ضرورة حصول الشركات المصرية عليها كأحد متطلبات التعامل مع السوق الأوروبى خلال المرحلة القادمة الآن شهادة الـ CE توصى بالامان لدى المستهلك الأوروبى تجاه تحسين خصائص المنتج، لذلك كان اساسا اجراء الحصول على شهادة الـ CE هو امداد الجهات العامة باجراء موحد يمكن مراجعته والتحقيق فى أى مخالفة فى حالة عدم مطابقة المنتج للمواصفات التى تتطلبها الشهادة الجديدة وكذا المحافظة على الصحة العامة للمواطن الأوروبى فضلا عن ان الـ CE اصبحت هى المحدد الأول لاقبال المستهلك على السلعة الذى يشعر بالامان عندما يجدها على المنتج.

مطلوب ورشة عمل

يقول المهندس السيد يونس درويش رئيس شعبة الكيماويات بغرفة الصناعات الكيماوية ان وزارة الصناعة تأخرت كثيرا فى توعية الصناع ومن خلال عامل الوقت بمقتضيات شهادة الـ CE والشروط الواجب توافرها فى المنتج لكى يحصل عليها.

ويؤكد ان أهم عمل خاص بالوزارة وهى الجهة المنوطة باهتمامات الصناعة هو التوعية ولذلك كان من واجبها القيام بورش عمل للمنتجين المصريين خاصة ممن يتعامل منهم مع الاتحاد الأوروبى تصديريا، وتهدف تلك الورش إلى دراسة جميع الاجراءات والتسهيلات التى يمكن ان تقدمها لهم بدلا من ان نقف مكتوفى الايدى ونترك جميع الاعباء على الصناع والمنتجين.

ويضيف ان هناك جمعيات لرجال الأعمال والمستثمرين واتحاد الغرف الصناعية وغيرها على السواء فكان من الاجدى ان تقوم الوزارة بعمل لقاءات مع هذه الجهات للتعريف بالشهادة التى تعتبر جواز السفر لمنتجاتنا للاتحاد الأوروبى وتقوم تلك الجهات بتوعية أعضائها وفى هذه الحالة تثبت الوزارة موقفا نحو خدمة الصناع والمنتجين اما ما حدث فهو بمثابة القاء مزيد من الاعباء على المنتجين، فمطلوب منه ان ينتج ويبحث عن الجديد بمفرده وهذا لا يتناسب مع طبيعة العملية الصناعية ويجب ان يتم العمل من خلال استراتيجية متكاملة تبحث فيها الجهات الحكومية عن الجديد فى الأسواق وتعرف المنتج به بدلا من العمل بصفة فردية، إذا كان هدفنا ان نتطور ونزيد من صادراتنا إلى الأسواق الخارجية.

ويوضح زكى السويدى عضو مجلس إدارة اتحاد الغرف التجارية اننا نحتاج فى مصر إلى التأكيد على التوعية بأى احداث تلحق بالاستثمار على مستوى العالم خاصة جانب الصناع وهناك علامات تجارية تضعها الدول الصناعية الكبرى وتلزم من يتعامل داخل اسواقها بالحصول عليها وقد تقف تلك العلامات فى بعض الأحوال حائلا امام صادراتنا لتلك الأسواق إلى ان نوفق أوضاعنا لتتناسب مع أذواق المستهلك هناك وهذا الدور لابد ان تتبناه الجهات الحكومية ومع علامته الـ CE التى يضعها الاتحاد الأوروبى كأحد أهم المنافذ لصادراتنا إلى السوق الأوروبية كان لابد من تحرك فعال من قبل الجهة المسئولة عن الصناعة بمصر قبل ان يفاجأ المصدر إلى الاتحاد الأوروبى بأن منتجه تم رفضه لانه لم يتوافق مع المواصفات التى تتطلبها علامة الـ CE.

ويؤكد السويدى ضرورة ان نتبنى سياسات طرق الأبواب بالنسبة للأسواق الخارجية وتدرس كل متطلباتها ومواصفات المنتجات التى يمكن ان تستوعبها هذه الأسواق، ونترك ما تأصل فى فكرنا بأن نتحرك وقت الخطر فقط أو بعد فوات الأوان، مشيراً إلى اننا كثيرا ما نعانى من ذلك خاصة فى مجال الصناعات الالكترونية والتى تشهد تغيرا دائما بل لحظيا على المستوى العالمى رغم أننا بذلنا وقطعنا شوطاً كبيرا فيها، لكن هذا المجهود يحتاج إلى تضافر الجهود على جميع المستويات لتحقيق المنافسة.

20 توصية

ويوضح المهندس أحمد المغازى عضو معهد توكيد الجودة الانجليزى والخبير فى مجال إدارة الجودة ان الدول الأوروبية بذلت جهوداً كبيرة لإنشاء سوق موحدة فى أوروبا وذلك منذ توقيع معاهدة روما فى عام 1946 والتى تقضى بحرية الحركة لكل من البضائع والاشخاص أو رأس المال أو حتى الخدمات، إلا انه قد تعثرت حرية حركة البضائع بسبب ان كل دولة فى أوروبا وضعت متطلبات محلية خاصة بما فيها يخص السلامة والصحة والتى يجب ان تتوافر فى المنتجات المتداولة فى سوقها ثم تحولت تلك المتطلبات إلى خصائص فنية يجب ان تتحقق فى هذه المنتجات واجراء اختبارات للتحقق من استيفاء المنتجات لهذه المتطلبات مما أوجد عوائق تجارية بين الدول الأعضاء فى المجتمع الأوروبى وبالتالى لم يتحقق أحد أهداف الاتحاد الأوروبى والخاصة بتحرير التجارة ما بين اعضائه وبناء على قرار من محكمة العدل الأوروبية قام المجلس النيابى الأوروبى بتحطيم هذه المعوقات أمام التجارة بالتوحيد فيما بين القوانين المحلية المختلفة وذلك من خلال اصدار توجيهات تحل محل القوانين المحلية لكل دولة والتى بموجب تحقيق المنتجات لمتطلبات هذه التوجيهات يمكن تداول هذه المنتجات بحرية كاملة فيما بين الدول الأوروبية، ومن هنا ظهرت أهمية تمييز المنتجات بعلامة تدل على المطابقة لهذه المتطلبات، لذا فإن الاتحاد الأوروبى حسم التعامل على المنتجات داخل اسواقه بما يستوجب ضرورة حصول الشركات المصرية على شهادة الـ CE للنفاذ داخل السوق الأوروبية.

ويضيف ان علامة الـ CE هى علامة توضع على بعض المنتجات من المجموعات السلعية لبيان مدى مطابقتها للمتطلبات الأساسية الخاصة بالصحة والسلامة الواردة فى التوجيهات الأوروبية وهى التوجيهات التى اصدرتها دول الاتحاد الأوروبى، والحروف CE ما هى الا اختصار لكلمة COnlarminy european وهو مصطلح فرنسى يعنى المطابقة الأوروبية. وتؤكد الشهادة الجديدة على المنتج ان المنتج المقدم آمن وصحى وسليم للاستخدام بواسطة الانسان ومن هنا جاء التأكيد على الحصول عليها من جانب دول الاتحاد الأوروبى والتى بادرت بتقديم منهج يؤكد على ضرورة التمييز لمجموعة محددة من المنتجات بعلامة توضح ذلك.

ويشير أحمد المغازى إلى انه يجب وضع أو تثبيت علامة CE على المنتج إذا وقع فى مجال تطبيق ما يقرب من 20 توجيه يطلق عليهما مصطلح التوجيه الجديد New Direvties التى اصدرتها دول الاتحاد الأوروبى. كما ان البلاد الأوروبية الملزمة للتمييز بعلامة CE هى البلاد الواقعة فى المنطقة الاقتصادية الأوروبية والمعروفة بـ EEA وهى الدول الأعضاء فى منظمة التجارة الحرة الأوروبية EFTA وهو ما يؤكد على ضرورة الحصول عليها خاصة ان التوجه الأوروبى الجديد فى هذا الإطار ذو سيادة أعلى من سيادة القوانين المحلية فى تلك الدول، بل وأصبح وثيقة تعامل معاملة القانون وملزمة لجميع الدول الأوروبية الأعضاء بالمجموعة الاقتصادية.

وينوه عضو معهد توكيد الجودة الانجليزى انه بدون التمييز للمنتج بعلامة CE وبالتالى بدون المطابقة لمواد أو متطلبات التوجيهات يمكن ألا يسمح لهذا المنتج بالتداول بالسوق الأوروبى أو الاستخدام فى اجمالى 18 دولة تمثل الاتحاد الأوروبى وهى عبارة عن 15 دولة هى النمسا وبلجيكا والدنمارك وفنلندا وفرنسا، والمانيا، اليونان، هولندا، ايطاليا، لكسمبورج، ايرلندا الشمالية، البرتغال، اسبانيا، السويد، المملكة المتحدة بالاضافة إلى ثلاث دول هى ايسلندا، النرويج، وليتوانيا وهم أعضاء بمنظمة التجارة الحرة الأوروبية EFTA وعلى الرغم من سويسرا عضو بمنظمة التجارة الحرة الأوروبية الا انها لا تشارك فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

كما انه من الملاحظ فى حالة عدم حصول المنتج على شهادة الـ CE فان الدول الأوروبية الـ 18 لا تمنع أو تقيد أو حتى تقاوم تداول المنتج بالسوق لديهم أو الاستخدام. لكن المستهلك الأوروبى لديه من الوعى والادراك ان هذا المنتج غير مطابق للمواصفات والمتطلبات المحددة بالتوجيهات الأوروبية التى لابد أن يقع المنتج الجيد الأمن فى إطار تطبيقها ومن ثم فإن المستهلك لا يقبل على السلعة ذاتها وهذا ما يؤكد خطورة الموقف، وهكذا يعتبر التمييز بعلامة الـ CE جواز سفر للتجارة مع الاتحاد الأوروبى خلال الحقبة المقبلة ويستطرد خبير الجودة ان علامة الـ CE ليست علامة أو تدل على جودة المنتج الذى يحملها حيث انها أولا تشير إلى امان الاستخدام أو التداول وليس جودة المنتج كما ان علامة CE علامة اجبارية فلا يمكن لمنتج ما ان يدخل السوق الأوروبية وهو واقع ضمن مجالات التطبيق المحددة للعلامة CE إلا ويحمل تلك العلامة بعكس علامة الجودة وهى اختيارية ويمكن ألا يحمل المنتج علامة الجودة ويدخل السوق الأوروبية انما العكس من الصعب حدوثه وما يؤكد ذلك ان علامته الـ CE تشيرا إلى مطابقة المنتج الذى يحملها لمتطلبات الأمان الأوروبية الملزمة ـ اجبارية ـ والمطابقة تتم للمنتج بموجب شهادة من خلال اجراءات واضحة معروفة بها يسمى باجراءات تقييم المطابقة Comlor miny assessmer tprocedues.

ويضيف المغازى ان علامته الـ CE لابد ان توضع على منتجات الأجهزة الطبية والماكينات واجزائها والتركيبات الصناعية، لعب الأطفال، والمعدات الكهربية، والالكترونيات والأجهزة المنزلية وأوعية الضغط Pressire vessels ومعدات الحماية الشخصية اضافة إلى معدات ووسائل التربح والترفيه ومواد البناء والثلاجات وغيرها من مختلف المنتجات التى يتم تصديرها للاتحاد الأوربى، ومع ذلك فهناك استثناء لبعض المنتجات هى أدوات التجميل والكيماويات والمنتجات الدوائية والمواد الغذائية.

متطلبات أساسية

ويستطرد المغازى ان هناك متطلبات خاصة بتثبيت علامة التميز CE على المنتج أو بطاقة بياناته وإذا لم يكن ذلك ممكنا نتيجة لطبيعته يمكن وضعها على عبوة على المنتج وفى جميع الأحوال يتم وضعها كذلك على الوثائق المرفقة بذلك المنتج، والمسئول عن وضع هذا الشعار هو الشركة أو المصنع القائم بتصنيع المنتج أو الوكيل أو فى حالات استثنائية بمعرفة من هو المسئول عن وضع المنتج بالسوق ويجب ان يتوافر فى الشعار المثبت على المنتج الآلى مكان التثبيت واضحا ومرئيا ونظيفا ويمكن قراءته بسهولة أى ثابت لا يمكن ازالته، وفى حالة ما لم يحدد بمواد التوجيهات ابعاد خاصة بشعار CE يجب الا يقل ارتفاع هذا الشعار عن 5 مليمتر.

ويقول المغازى ان هناك خطوات للحصول على شهادة التميز بعلامة الـ CE يجب على المنتج اتباعها قبل وضع أو تثبيت العلامة عليها منها كخطوة أولى لتطبيق المتطلبات الأساسية التى يجب على المنتج تحقيقها وتقع فى المرفق بالتوجيه، حيث تحدد هذه المتطلبات النتائج التى سوف يتم الحصول عليها أو المخاطر التى سيتم التعامل معها ولكن لا يحدد أو يقترح المواصفات التصنيعية أو الحلول الفنية للحصول على هذه النتائج، كما يمكن الحصول على المواصفات الفنية لكيفية تحقيق المتطلبات الأساسية من المواصفات القياسية المتوافقة EN ston darols وتطبيق المواصفات القياسية EN اختيارى على انها ذات ميزة كبيرة وهى ان هذه المواصفات القياسية تعطى «ضمان المطابقة» مع المتطلبات الأساسية بالتوجيه الذى سيتم تطبيقه، وفى حالة الاختيار بعدم اتباع المواصفات القياسية المتوافقة EN يجب ان يتم اثبات ان المنتج مطابق للمتطلبات الأساسية بوسائل أخرى.

ويوضح الخبير فى مجال الجودة ان المواصفات القياسية الأوروبية المتوافقة تم تعيينها بمعرفة هيئات المواصفات الأوروبية المعروفة بـ CEN وCENELEC وETSI وفى هذه الخطوة يجب تحديد المتطلبات الأساسية اللازمة تطبيقها وتحقيقها فى المنتج وكيفية المتطلبات الأساسية طبقا لما هو وارد فى Harmonzeen والخطوة الثانية للحصول على الشهادة تتمثل فى اختبار المطابقة ولاثبات مطابقة المنتج لبعض المتطلبات الأساسية بالتوجيه الذى تم تطبيقه طبقاً للمواصفات القياسية المتوافقة EN يجب اجراء اختبارات مطابقة على ان يتم توثيق نتائج هذه الاختبارات. وفى هذه الخطوة يجب تحديد اختبارات المطابقة التى سيتم اجراؤها وفى أى المعامل المعتمدة التى عليها اجراء هذه الاختبارات.

وتتلخص الخطوة الثالثة فى تجميع الملف الفنى ويتطلب تطبيق أى توجيه تجميع ملف فنى يحتوى على معلومات توضح مدى مطابقة المنتج للمتطلبات التى يتم تطبيقها ويجب حفظ هذا الملف وان يحفظ ليقدم لسلطات مراقبة السوق القومية «المحلية» لمدة عشر سنوات على الأقل بدءا من آخر يوم تم فيه تصنيع هذا المنتج، ويعتمد محتويات الملف الفنى على طبيعة المنتج وعلى ما يعتبر مهما من وجهة النظر الفنية لبيان مطابقة المنتج للمتطلبات الأساسية خاصة التوجيه محل التطبيق والمتطلبات المحددة وبالمواصفات القياسية المتوافقة مع مواصفة EN وهذه الخطوة تحدد المعلومات التى يجب ان يحتويها الملف الفنى للمنتج.

دليل الاستخدام

وعن الخطوة الرابعة للحصول على شهادة الـ CE فتتمثل فى تعليمات المستخدم أو دليل تعليمات المستخدم وتؤكد تلك الخطوة على ضرورة تقليل المخاطر على الصحة والسلامة التى يمكن ان يتعرض لها مستخدم المنتج وهو الهدف من توجيهات علامة CE الأوروبية ومن وجهة النظر هذه فإنه من الضرورى وضع تعليمات للمستخدم فيما يخص أمان التركيب والاستخدام والصيانة والإصلاح للمنتج، ولقد تم استعراض اهمية المعلومات التى يتم توفيرها للمستخدم فى التوجيه الأوروبى الخاص بأمان المنتج العام رقم EEG 92/59 وحيث انه من الضرورى ان يكون فى مقدرة المستخدم فهم تعليمات الأمان الواردة بدليل تعليمات استخدام المنتج، لذا فانه يجب ترجمة الدليل أو ارفاقه بترجمة للغة الرسمية للبلد الذى سوف يتم تداول المنتج فى أسواقها ويمكن توفير تكاليف كثيرة جداً لترجمة دليل المستخدم من خلال استخدام رموز وكروكيات تصور توضح للمستخدم كيفية تداول المنتج بأمان وسلامة، وتركز تلك الخطوة على امكانية توفير وتجميع دليل المستخدم وصياغة تعليمات الأمان مع ارفاقه تراجم فنية معتمدة.

أما عن الخطوة الخامسة والتى تشمل اعلان المطابقة لعلامة الـ CE ويضع التوجيه الأوروبى على عاتق المنتج أو وكيله فى الدولة التى سيتم تسويق المنتج فيها أو المستورد عليه توثيق إعلان المطابقة CE وذلك عند تسويق المنتج فى بلد ما وهى لا تعدو كونها إعلاناً قانوناً أو رسمياً لتأكيد مطابقة أن المنتج يحقق المتطلبات الأساسية الواردة بالتوجيه الذى يقع هذا المنتج فى مجال تطبيقه ويجب حفظ هذا الإعلان لمدة لا تقل عن عشر سنوات منذ آخر توقيت لتصنيع المنتج وأيضا يجب ان يكون هذا الإعلان متاحاً لجهات الرقابة فور طلبها.

اما الخطوة السادسة والأخيرة فتتمثل فى وضع علامة الـ CE نفسها، وهى تدل على تميز المنتج الذى يحملها وأنه مطابق للمتطلبات الأساسية المعنية به وأى مواد قانونية يمكن ان يخضع لها وان ذلك المنتج قد تعرض لاجراءات تقييم المطابقة المناسبة له وبالتالى فان الدول الأعضاء لا تستطيع حتى تقييد عملية تسويق أو استخدام المنتج الذى يحمل علامة CE ما لم يتم الاثبات بأدلة موضوعية بأن هذا المنتج غير مطابق، وتتكون علامة التميز CE من الحرفين CE وفى حالة إذا ما تم تكبير أو تصغير هذه العلامة يجب المحافظة على النسب والتناسب فيما بينها كما يجب ان يتم وضعها فى مكان يمكن رؤيته والمحافظة عليها ووضوحها ولا يمكن ازالتها وللجهات التى تقوم بمنح الشهادة مراجعة إجراءات الامان والسلامة بصفة دورية.

توجيهات جديدة

ومن جهته يؤكد محمود عيسى رئيس هيئة التوحيد القياسى ان الهيئة لا تتوانى فى بذل أى مجهود لخدمة الصناع، وتقدم لهم الاستشارات فى جميع مجالات العلامات التجارية.

ويضيف اننا ندرس حالياً داخل الهيئة امكانية مساعدة رجال الصناعة بمصر للحصول على علامة CE من خلال الهيئة مثلما حدث فى شهادة «الايزو ISO» مشيرا إلى ان شهادة الـ CE لابد ان يقوم الخبراء المعتمدون من الاتحاد الأوروبى مباشرة بمنحها للشركات المصرية وهو ما يتطلب حضورهم إلى مصر وإذا كان ذلك على نفقة الشركة فسوف تتحمل الكثير من التكاليف.

ويوضح رئيس الهيئة ان متطلبات شهادة الـ CE تتطلب نحو 20 توجها للحصول عليها وهذه التوجهات متاحة لدى الهيئة وعلى استعداد تام لتقديمها للصناع أو أى منتج يريد الحصول على الشهادة للتصدير للاتحاد الأوروبى والتى أصبحت ضرورة ملحة بالنسبة لأى منتج يتعامل مع الأسواق الأوروبية.

سمير

سمير علام:

غرفة صناعة مواد البناء قامت بمبادرة فردية بتوعية أعضائها بأهمية هذه الشهادة

السيد يونس: وزارة الصناعة تأخرت كثيراً فى توعية المصدرين

أحمد المغازى: العلامة الجديدة تتطلب أكثر من 20 توصية لضمان تداول المنتج

محمود عيسى: لدينا التوجهات الجديدة والهيئة على استعداد لتقديمها للصناع

ياسر راشد:

يجب استغلال برنامج تحديث الصناعة فى هذه القضية

زكى السويدى:

مطلوب تبنى سياسة طرق الأبواب ومعرفة شروط الأسواق الخارجية